

معاهدة باردو المبررة بين باي تونس وحكومة الجمهورية الفرنسية

معاهدة أبرمت في 12 ماي 1881 مع سمو باي تونس بسرية القصر السعيد ومؤسسة الحماية الفرنسية بالقطر التونسي حيث أن حكومة الجمهورية الفرنسية و سمو الباى يريدان أن حكومة الجمهورية الفرنسية و سمو الباى يريدان أن يمتنعوا عنى الدوام تكرر التشويش الذي وقع حديثا بحدود الدولتين و على سواحل القطر التونسي، يريدان تمتين العلائق القديمة في الوداد و حسن الجوار فإنهما عزموا على إبرام اتفاقية لهذا الغرض في مصلحة المتعاقدين الساميين، و لهذه الأسباب فإن رئيس الجمهورية الفرنسية قد سمى وزيرا مفوضا السيد بيريذ الذي اتفق مع سمو الباى على الشروط التالية :

الفصل الأول : معاهدات السلم و التجارة و جميع الاتفاقيات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية و سمو الباى بتونس قد تأيدت و تجددت بكيفية صريحة.

الفصل الثاني : سعيا وراء مساعدة حكومة الجمهورية الفرنسية على إتمام التدابير التي يلزم اتخاذها لإدراك الغاية التي يرمي إليها الطرفان المتعاقدان الساميان فإن سمو الباى يرضى بكون السلطة العسكرية الفرنسية تأذن باحتلال النقط التي سترأها لازمة لإعادة النظام و الأمن إلى نصابهما بالحدود و السواحل و قد يزول ذلك الاحتلال عندما تعترف السلط العسكرية الفرنسية و التونسية سوية أن الإدارة المحلية قادرة على حفظ الأمن.

الفصل الثالث : حكومة الجمهورية الفرنسية تتعهد بتقديم معاضدتها المستمرة لسمو باي تونس دفاعا لكل خطر ربما يهدد شخصه أو ملكه أو يخل براحة أوطانه.

الفصل الرابع : حكومة الجمهورية الفرنسية تتكفل بتنفيذ المعاهدات الموجودة الآن بين حكومة الإيالة و مختلف الدول الأوروبية.

الفصل الخامس : حكومة الجمهورية الفرنسية يمثلها لدى سمو الباى وزير مقيم عام يكون ساهرا على تنفيذ العقدة و يكون الواسطة فيها للحكومة الفرنسية مع السلط التونسية بالنسبة لجميع القضايا المشتركة بين البلدين.

الفصل السادس : أعوان فرنسا الديبلوماسيون و القنصليون بالبلاد الأجنبية يكونون مكلفين بحماية المصالح التونسية و مواطني الإيالة و في مقابلة ذلك يتعهد سمو الباى بأن لا يبرم إذن عقد ذي صبغة أممية بدون أن يحيط الحكومة الفرنسية علما بذلك و بدون أن يتفق معها سلفا.

الفصل السابع : حكومة الجمهورية الفرنسية و حكومة سمو باي تونس تحتفظان لأنفسهما بأن تعينا سوية أساس النظام المالي للإيالة الطي من شأنه أن يحقق مصلحة الدبن العمومي و أن بكفل حقوق دائني القطر التونسي.

الفصل الثامن : ستفرض ضريبة على قبائل الحدود و السواحل المستعصاة و ستعين إتفاقية لاحقة مقدارها و كيفية استخلاصها و قد يتحمل مسؤولية ذلك سمو الباى.

الفصل التاسع : سعيا وراء حماية ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالجزائر من إدخال الأسلحة و الذخائر الحربية فإن حكومة باي تونس تتعهد بتحجير كل إدخال أسلحة و ذخائر حربية بجزيرة جربة و ميناء قابس و غيرهما من مواني جنوب القطر التونسي.

الفصل العاشر : هاته المعاهدة ستعرض للموافقة عليها على حكومة الجمهورية الفرنسية و أن وثيقة الموافقة يقع تسليمها لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن.

الإمضاء

الجنرال برايار

محمد الصادق باشا باي تونس